المؤشر السعري
6543,2
بتغير قدره
44,2-

بنك البحرين والكويت: لم نتلق طلباً ببيع حصة «الإثمار»

نفى بنك البحرين والكويت تلقيه إخطارا من بنك الإثمار ببيع حصته في البنك لافتا الى أنه لا يمكن لأي مساهم في البنك أن يقوم ببيع حصته دون إخطار لمجلس الادارة بنيته في عملية البيع. وأبلغ الرئيس التنفيذي للبنك عبدالكريم بوجيري سوق البحرين المالي بأن البنك لم يتلق أي اخطارات رسمية بشأن نية بنك الاثمار بيع حصته في البنك، مبينا أن هناك ضرورة لحصول البنك على اخطار من قبل بنك الاثمار أو أي جهة أخرى تخضع لسياسة المطلعين في البنك. وكان البنك قد اصدر سندات بقيمة 500 مليون دولار تستحق الدفع في شهر مارس 2011، وكذلك سندات بقيمة 275 مليون دولار، ويحل موعد سدادها في مايو 2012، لكن البنك لديه خيار تمديدها 5 سنوات أخرى، أي حتى العام 2017 وذلك على الرغم من الأزمات المالية المتتالية التي تعصف بأداء المصارف المحلية إضافة الى عدم استقرار الأسواق المالية.

وسط تراجع ملحوظ لدور المحافظ والصناديق

إقفالات الربع الثاني «مخيبة» للآمال.. والسبب جفاف السيولة وافتقاد الثقة

عمر راشد

على عكس توقعات المحللين، جاءت إقفالات الربع الثاني من العام الحالي مخيبة لآمال الكثير من المساهمين والمتداولين في ظل تراجع دور المحافظ والصناديق الاستثمارية التي عادة ما تقوم بعمليات رفع لأسهمها على نتائج الشركات للنصف الأول.

وفيما رأى محللون استطلعت «الأنباء» آراءهم حول تراجع السوق في آخر أيام تداول الربع الثاني أن التراجع يأتي على خلفية توقعات المتداولين بتراجع أرباح الشركات في الربع الثاني وتخوفهم من تراجعات مستقبلية محتملة، مفضلين الترقب والانتظار عن المغامرة في الشراء، أشار آخرون إلى أن ما شهده القطاع البنكي وبعض الأسهم القيادية من تراجعات في الربع الثاني تعد من وجهة نظرهم الأسوأ في أداء الأسهم البنكية منذ بداية العام كان وراء غياب روح المبادرة لدى المتداولين بالإضافة إلى ازدياد حدة التعثر لدى الشركات المتعثرة والمتركزة في قطاعي الاستثمار والخدمات.

وفي الجهة المقابلة، أرجع آخرون تراجعات السوق في الربع الثاني إلى الوضع الاقتصادي بشكل عام واصفين إياه بأنه يعيش أزمة حقيقية بسبب سوء توزيع الموارد وتداخل عمل السلطتين النقدية والمالية بشكل يعزز الاتجاه الاستهلاكي ويقتل روح المبادرة لدى الأفراد والشركات.

وبينوا أن الأسوأ لايزال ينتظر السوق في ظل غياب المحفزات الإيجابية التي تعزز وضع السوق. وفيما يلي التفاصيل:

فهد الشريعان

فهد الصقر

رزق الويز

في البداية، أرجع المحلل المالي فهد الصقر تراجع أداء السوق إلى المخاوف من وضع الشركات المتعثرة التي أثرت بدورها على قطاع المصارف والذي بات يعاني بشكل واضح من المخصصات التي تعود لمديونيات تلك الشركات.

وبين أن قطاع البنوك شهدت أسهمه انخفاضا ملحوظا لم يحدث منذ 5 سنوات تقريبا، لافتا الى أن المصارف تعاني حاليا من تخمة في الودائع بسبب انسداد قنوات التمويل والتي ستؤثر بالتالي على ربحيتها في الربع الثاني وهو ما أثار المخاوف لدى المتداولين لشراء تلك الأسهم التي تعد الوقود الحقيقي لدفع السوق للارتفاع.

وتوقع الصقر بأن تحقق 30٪ فقط من الشركات أرباحا إيجابية عن النصف الأول في ظل غياب المحفزات الإيجابية التي تعزز وضع السوق مستقبلا.

«أزمة» اقتصادية شاملة

وبدوره، أشار نائب المدير العام في شركة الاتحاد للوساطة المالية فهد الشريعان الى أن الأزمة التي يعاني منها السوق تكمن في سوء توزيع الموارد وعدم دفعها في اتجاه تعزيز الانتاجية وتفضيل النزعات الاستهلاكية عليها.

وقال ليس هناك من عوامل يمكن الاعتماد عليها في توقع أداء أفضل للسوق، متوقعا مزيدا من التراجع للسوق في ظل غياب محفزات إيجابية مثل الإسراع بتنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها زيادة درجة التفاؤل بالسوق.

وحول تراجعات السوق في اليوم الأخير من إقفالات الربع الثاني، أشار الشريعان الى أن التراجعات «طبيعية» خاصة أن هناك تراجعا واضحا لأداء المحافظ والصناديق في الدفع بأسعار أسهمها للارتفاع.

ولفت الى أن السوق يعيش مرحلة الاتجاه الأفقي واصفا أداء السوق في اليوم الأخير بأنه متماسك وذلك بعد إغلاقه متراجعا عند 44,2 نقطة بعد بلوغ تراجعاته 80 نقطة خلال جلسة التداول.

وبين أن المراهنة على أداء قدرتها على سداد التزاماتها على المدى القصير والمتوسط.

الأرباع السنوية للسوق لا محل لها من الإعراب في ظل غياب السيولة المعززة لأداء السوق.

«الاستثماري» أكثر المتضررين

ومن جانبه، أوضح مدير إدارة الدراسات والبحوث في شركة مصالح الاستثمارية رزق الويز أن السوق يعاني مرحلة إحباط عميقة التأثير على أداء وقدرة الشركات خاصة الاستثمارية والعقارية والخدمية.

وتوقع الويز أن تأتي أرباح البنوك مساوية لأرباحها في الربع الأول، إلا أنه أشار إلى أن أرباح الاستثماري تتراجع بنسبة 50٪ والعقاري 20٪ والخدمي 15٪.

وقال إن تلك التوقعات تأتي في ظل غياب الآمال باستمرار بعض الشركات على قيد الحياة مع انسداد شرايين التمويل وعدم

اقفالات النصف الأول دون الطموح وتعكس الأداء المتراجع وغياب حوافز الاستثمار

لإيجابية وضع البنك وثقتها بالدعم الحكومي للمصارف المحلية

«ستاندرد آند بورز» تلغي المراقبة الائتمانية من تصنيف «بيتك»

محمد العمر

قال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد العمر ان وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني أكدت على إيجابية وضع تصنيف «بيتك» وألغت وضعه تحت المراقبة الائتمانية والذي كان نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على عموم أسواق المنطقة ومنها بيئة العمل المصرفي الكويتي، ولقدرة «بيتك» على إدارة هذا النوع من الأزمات قامت الوكالة برفع المراقبة الائتمانية من تصنيف «بيتك»، وأن ثقتها بأن زيادة الدعم الحكومي تجعله في وضع أفضل.

وأضاف ان الوكالة أكدت التصنيفات الائتمانية للطرف المقابل الطويلة والقصيرة الأمد التي منحتها إلى «بيتك» عند A-/A-2، وأكدت من خلال تحليلها الائتماني قدرة «بيتك» على تحقيق الإيرادات من خلال انتشاره الكبير في سوق التجزئة المحلي وكونه أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم.

ولفت الى ان الوكالة أشارت في تقريرها إلى أن تصنيفات «بيتك» تعكس المركز التجاري الريادي على المستوى المحلي للمصرف، ومكانته الملائمة من السيولة والتمويل، وهو ما دعاها إلى تقييم تصنيفها إلى ارتفاع وزيادة المكانة الائتمانية، وأن «بيتك» يعد ثاني أكبر بنك في الكويت بمجموع أصول 39,2 مليار دولار حسب البيانات المالية في ديسمبر 2009.

ويعد «بيتك» الذي يعمل منذ أكثر من 30 عاما، أقوى وأبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية وأكثرها تحديثا، ويسيطر على حصص كبيرة من السوق حيث يعمل في أنشطة ومجالات متعددة ومتنوعة، وتساهم فيه أكبر 3 هيئات حكومية كويتية (بما فيها الهيئة العامة للاستثمار) مما يوفر للبنك مستويات دعم إستراتيجية.

الجدير بالذكر ان أهم وكالات التصنيف العالمية الكبرى قد أكدت ثقتها في «بيتك» من خلال تأكيد تصنيفاتها رغم الظروف الاقتصادية في المنطقة والعالم، كما حظي نشاط «بيتك» ونموه بمتابعة العديد من الجهات المعنية بالمؤسسات المالية بشكل عام والإسلامية بشكل خاص، وحصل «بيتك» على عدة جوائز منها أفضل بنك في الكويت وأفضل بنك إسلامي والبنك الإسلامي الأكثر ثقة في العالم.

تم طرحهما بداية العام 2009 ويستثمران في الأسهم السعودية

«جلوبل» تدير صندوقي أسهم بحجم أصول تجاوز 386 مليون ريال في السوق السعودي

زياد عواد

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أمس ان حجم الأصول التي تديرها الشركة لصالح العملاء في السوق السعودي من خلال صندوقي جلوبل للأسهم السعودية وجلوبل للأسهم السعودية الإسلامية (النور)، بلغت أكثر من 386 مليون ريال سعودي (ما يعادل 103 ملايين دولار) كما في نهاية يونيو 2010.

وعلى الرغم من التقلبات التي يشهدها أداء سوق الأسهم السعودي، فإن الصناديق التي تديرها جلوبل في السعودية كانت من بين أفضل الصناديق الاستثمارية أداء في سوق الأسهم السعودية، ويعود ذلك إلى الخبرة التي يتمتع بها فريق إدارة الأصول بالشركة.

وفي هذا الصدد، قال رئيس إدارة الأصول لدى جلوبل في السعودية زياد عواد: «نحن فخورون بهذا الإنجاز وبالأداء المتميز للصناديق الاستثمارية التي تديرها جلوبل في السوق السعودي، فبالرغم من الأوضاع الراهنة التي تشهدها الأسواق المالية والفترة القصيرة نسبياً منذ طرحنا للصندوقين الاستثماريين في المملكة منذ حوالي 18 شهراً، إلا أننا تمكنا من زيادة حجم الأصول المدارة في المملكة إلى أكثر من 103 ملايين دولار وتحقيق عوائد تفوق أداء مؤشرات القياس».

وأضاف: «على الرغم من التحديات التي مثلها استمرار تقلبات السوق، فقد أجرى فريق إدارة الأصول في السعودية تحليلا دقيقا على السوق أدى إلى هذا التميز المتواصل في الأداء مقارنة بالصناديق الأخرى التي تستثمر في الأسهم السعودية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد مكّن تنفيذ خطة الاستثمار التي حددتها الهيئات الإدارية للصندوقين من التغلب على أصعب المراحل التي مر بها السوق، بل جعلها تستفيد من تقلباته التي قدمت بعناية بعض الفرص المختارة».

وقد حقق صندوق جلوبل للأسهم السعودية منذ بداية العام حتى 28 يونيو الماضي عائدا بلغ 7,4٪ متفوقا على أداء مؤشر السوق السعودي الذي حقق 2,95٪، كما حقق صندوق جلوبل للأسهم السعودية والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (النور) أداء بلغ 5,8٪ خلال نفس الفترة مقارنة بـ 3,4٪ لمؤشر مورغان ستانلي للأسهم السعودية المتوافقة مع أحكام الشريعة، ويعود ذلك إلى تنويع الاستثمار في الصندوقين لتعزيز الأداء بالإضافة إلى رصد ومتابعة أوضاع السوق أولا بأول للاستفادة من الفرص المتوافرة.

ويستثمر صندوق جلوبل للأسهم السعودية في الأسهم المدرجة في السوق السعودي، ويهدف إلى الحفاظ على مستوى معين من التنويع والحد من مخاطر الاستثمار في مختلف قطاعات السوق.

وقد أجرى فريق الاستثمار بحوثا مستفيضة بشأن الشركات لتحديد قيمتها السوقية استنادا إلى الحصيلة المستقبلية المتوقعة والتدفقات النقدية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية ونشاط السوق، أما صندوق النور، فيتبع الإستراتيجية ذاتها ويخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية من قبل مستشارين متخصصين في أحكام الشريعة الإسلامية.

أعلن أن وارسو تترقب زيارتي المحمد والهارون نهاية العام الحالي

شفيدو: التعاون التجاري بين بولندا والكويت دون الطموح

تطور القطاع المصرفي والقوانين الاستثمارية يشجع المستثمرين وقلة المعرفة والمعلومات ببلادنا لدى رجال الأعمال الكويتيين وراء انخفاض استثماراتهم فيها

بشرى الزين

اكد السفير البولندي يانوش شفيدو على عمق العلاقات التاريخية التي تربط بلاده والكويت، آملا ان تبلغ علاقات التعاون التجارية المستوى الذي يميزها سياسيا.

واضاف شفيدو خلال ندوة اقامها امس في فندق راديسون بلو بعنوان «اكتشف بولندا، وجهتك السياحية والتجارية مستقبلا» ان التعاون التجاري بين البلدين لا يرقى الى طموحات بلاده لتعزيزه مع الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، داعيا الى مزيد من التعارف بين رجال الاعمال في بولندا والكويت.

واعلن شفيدو عن زيارة مرتقبة لسمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الى بلاده التي قطعت جراء بركان ايسلندا اضافة الى زيارة وزير التجارة والصناعة احمد الهارون نهاية العام الحالي.

وذكر شفيدو ان بولندا استفادت من انضمامها الى الاتحاد الاوروبي قبل 15 عاما، وذلك عبر المنح التي قدمت لوارسو في الاتحاد لتطوير بنيتها التحتية، مشيرا الى ان الناتج القومي بلغ 1,8٪ في العام 2009 مبينا ان نحو 6 مليارات يورو قدمت من الاتحاد الاوروبي لفترة تمتد الى 2013 لتطوير وتنمية المجال الاقتصادي البولندي.

وذكر ان بلاده تتوافر فيها امكانيات هائلة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية، موضحا ان الموقع الجغرافي لبولندا في قلب اميركا يجعلها سوقا متفتحا على ما في دول القارة الاوروبية ونقطة انطلاق لكل الاسواق الواعدة.

واكد ان بولندا تعد وجهة اقتصادية مهمة خاصة ان 50٪ من سكانها هم تحت سن 35 عاما ما يتيح توافر أيد عاملة ماهرة ومدربة اضافة الى اكثر من 55٪ من المواطنين الذين تتراوح اعمارهم بين 20 و25 عاما يتلقون دراساتهم العليا في اكثر من 448 مركزا تعليميا، لافتا الى ان البولنديين من بين الشعوب التي تعمل بجد بعد الكوريين الجنوبيين، مشيرا الى ان 13 مليونا من الشباب البولنديين يتلقون تعليما جيدا في الجامعات والمعاهد المتخصصة.

واضاف ان بولندا اكثر استقطابا للاستثمارات الاوروبية في مجال تصنيع السيارات، لافتا الى ان المانيا تعد اول شريك تجاري اوروبي لبلاده التي وقعت اتفاقيات عديدة تشمل منع الازدواج الضريبي، مع اغلب الدول، ما اعطى دفعة كبيرة لعمليات الاستيراد والتصدير، مذكرا بأن نسبة التبادل التجاري الخارجي مع الدول الاوروبية تبلغ 82,3٪.

وذكر شفيدو الى ان عمليات تطور القطاع المالي والمصرفي في بولندا، اضافة الى القوانين الاستثمارية، تسهل عمليات الاستثمار المختلفة، مشيرا الى ان انضمام بلاده الى اتفاقية شنغن يمنح رجال الاعمال فرصة التنقل بين بلدان أوروبا. كما لفت الى الامكانيات السياحية التي تتوافر في بولندا خاصة مراكز العلاج الطبيعي المتطورة في كل انحاء بولندا، اضافة الى مرافق التسوق والترفيه، آملا ان يتم تدشين خط جوي مباشر بين الكويت ووارسو لتسهيل عملية التنقل بين الكويتيين والبولنديين وتعزيز التواصل بينهما وتشجيع المعرفة بين رجال الاعمال في كلا البلدين، مذكرا بأن قلة المعرفة تقف حاجزا امام تطوير محاولات التعاون.

السفير البولندي يانوش شفيدو والمستشار التجاري اندجي كميندسكي خلال الندوة (محمد ماهر)